العدد (1431) السنة السادسة - الثلاثاء (10) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

استفهامات ثلاثة: كيف ولماذا او أي استثمار نستهدف؟

د.مهدي صالح دواي/ باحث اكاديمي

كما ان للجهود السياسية والامنية خططا واليات ونتائج ، فان للاستثمار خططه واياته وصولا للنتائج المطلوبة ، ففي ظل الجهود التشريعية التي اخرجت الى الضوء القانون رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦، الذي ينظم عملية الاستثمار في العراق ، فان من دواعي النجاح لهذه الانشطة ان تصاغ الاستفهامات الاتية : لماذا نستثمر ؟ واي استثمار نستهدف ؟ وكيف نستثمر ؟ حيث يندرج مع تلك الاستفهامات توصيفا واستشرافا لحالة الاقتصاد العراقي بكل مايحمل من تناقضات غريبة.

لماذا نستثمر؟

نستثمر لضعف مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، فوفقا لبيانات النصف الاول من عام ٢٠٠٧ فان القطاع الريعي (الصناعة النفطية) تستحوذ على (٦٤ ٪) من تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وهذه التركيبة الاحادية للاقتصاد العراقي تحتم اعادة النظر بالسياسة الاستثمارية لتحقيق المزيد من التنوع في الاعتماد على القطاعات غير الريعية كالصناعة والزراعة والخدمات ، فمن دون هذا التنوع سيبقى الاقتصاد العراقي الاكثر انكشافا تجاريا وغذائيا وتكنولوجيا في خارطة التجارة الدولية ، اضافة لخضوع موازناته السنوية للتقلبات السياسية والمالية والنقدية العالمية بدرجة تعيق نموه الاقتصادي .

نستثمر لوجود فجوة استثمارية واسعة في الاقتصاد العراقي متاتية من الفرق بين التخصيصات الاستثمارية الضرورية لاعادة الاعمار، والتخصيصات الاستثمارية المتاحة محليا ،فحسب وزارة التخطيط فان الحاجة المقدرة من الاستثمارات الضرورية لاعادة اعمار العراق في عام ٢٠١٠ تبلغ (١٨٧) مليار دولار ، وان نسبة التمويل المحلي الممكن تعادل (٤٢٪) ،في حين تشكل المصادر الاجنبية المفترضة (استثمار اجنبي وقروض ومنح) نسبة(٥٨٪) ، وبغياب تلك المصادر التمويلية الاجنبية فان جهود الاعمار تتطلب مالايقل عن ٢٠ عاما،لذا يصبح لزاما تهيئة كل المستلزمات الجاذبة للاستثمار الاجنبي في رعاية مباشرة من قبل الدولة ومحاولة الحصول على قروض دولية ميسرة.

نستثمر

لان موازنات العراق تعتمد بنسبة (٩٣ -٩٥٪) على واردات النفط ، وهذه الواردات ينفق معظمها على دعم البطاقة التموينية ودعم المحروقات وشبكة الرعاية الاجتماعية ورواتب واجور الموظفين ، ومايفيض عن ذلك لايكفي من الناحية الواقعية لقيام العراق باعادة بناه التحتية التي تحتاج الى مئات المليارات ، عليه لايمكن ان تنهض الدولة الا من خلال خرائط استثمارية مركزية ومحلية واعدة .

اي استثمار نستهدف؟

وفقا للتجارب التاريخية للنمو والتنمية هنالك مساران للاستثمار اعتمادا على مجموعة المزايا المطلقة والنسبية والتنافسية للبلد او المنطقة، فبموجب المسار الاول يتم الانتاج والتصدير وفقا لتوافر المزايا المطلقة والنسبية في عوامل الانتاج ، ورغم ان هذه الرؤية طبقت نظريا وواقعيا منذ القرن الثامن عشر وحتى منصف القرن العشرين ، الا انها مازالت ملائمة للتطبيق في العراق على المديين القصير والمتوسط، لامتلاك العراق وفرة مطلقة ونسبية تهيأ لصناعات بتروكيمياوية وغذائية ومنتجات حيوانية وخدمات مصرفية وخدمات سياحية ومايرافق ذلك من بنى تحتية متطورة .

اما المسار الثاني فيتم بموجبه الاستثمار وفقا للمزايا التنافسية القائمة على معايير الجودة والكفاءة والمهارة العالية ، وجميع تلك العناصر ترتبط بالدرجة الاساس بتطور العنصر البشري المهاري ، وهذا ماجعل من دول كاليابان وجنوب شرق اسيا الفقيرة بمواردها الطبيعة و الغنية بمواردها البشرية ان تسيطر على نسبة كبيرة من التجارة العالمية لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الان ، وباعتقادنا ان هذا المسار يمكن اعتماده على المدى البعيد ، مع الاخذ بنظر الاعتبار تهيئة الاسس له ضمن المسار الاول، لان المسار الثاني بحاجةالى اعداد وتراكم خبرات ونقل تكنولوجيا ومنظومات تعليمية خاصة تعتمد على البعد الزمني اكثر من المسار الاول .

كيف نستثمر؟

في كل دول العالم ومنظماته ومنها الامم المتحدة توضع اهداف ستراجية ومرحلية بمديات مختلفة ، فمن الاولى ان توضع للعراق مثل تلك الاهداف من اجل تنظيم عمل المؤسسات باطاريها العام والخاص ، ومايتبع ذلك من تشريعات وموازنات على مستويات المركز والمحافظات ،من هنا فان كيفية الاستثمار ينبغي ان تنطلق من الرؤى الاتية:

١.الرؤية التخطيطية : وذلك عن طريق اعداد خارطة بالمشاريع في ضوء المعلومات التي تجمع من مصادرها الميدانية ، وفي مرحلة لاحقة تحلل البيانات عن طريق فرق عمل متخصصة في اطار عمل هيئات الاستثمار المركزية والمحلية ، فعن طريق هذه القواعد البيانية يمكن عمل مايعرف بالنافذة الواحدة لتمكين المستثمر المحلي والاجنبي من الوصول الى الوسائل والغايات باقصر الطرق وادق المعلومات .

٢. الرؤية الاعلامية : او مايسمى بثقافة الاستثمار من خلال اشاعة الوعي بان للاستثمار مزايا للجميع بمدخلاته ومخرجاته ، ويمكن بهذا الخصوص تهيئة مكاتب استشارية ومراكز لرجال الاعمال وفقا للمواصفات العالمية ، لكي تسهل عملية ادارة ومراقبة الانشطة الاستثمارية بشفافية عالية ، واعتبار تلك المؤسسات جزءا من راس المال الاجتماعي اللازم للانشطة الاستثمارية .

٣. الرؤية التكنولوجية : ضمن التخطيط الستراتيجي المعزز لفرص الاستثمار ، وبهدف مواكبة التكنولوجيا العالمية ، فان ذلك يستدعي الاندفاع نحو تأسيس(مدن التكنولوجيا) ، حيث ان مثل هذه المشاريع يمكن ان تقدم دعما للمستاجرين بها من خلال اداء وظيفتين، الاولى ، انها تقدم الدعم التكنولوجي من خلال الوصول الى احدث الوان التكنولوجيا المتعلقة بنشاطاتهم عن طريق الاتصال بالمراكز البحثية المحلية والعالمية ، والثانية، تقدم تلك المدن لمستأجريها الروابط والاستشارات والخدمات التجارية .

٤. رؤية التنمية البشرية المستدامة : حيث تعد الانجازات في مؤشرات التنمية البشرية مطلبا لاحتضان الاستثمار ، ويمكن بهذا الخصوص العمل على اعداد تقرير سنوي للتنمية البشرية وفقا لما هو معمول به مكن قبل البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، فعن طريق هذا الدليل يمكن اسناد الانشطة الاستثمارية بكل المعلومات عن مواطن القوة والضعف في التركيبات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للعراق ، وبذلك يصبح التعاطي مع الانشطة الاستثمارية اكثر شفافية وواقعية ، اضافة الى تكوين روابط تفاعلية مهمة مابين التنمية والاستثمار.

٥. الرؤية القانونية : تعد التشريعات القانونية الاطار العام الذي يعول عليه لتحقيق النتائج المطلوبة ، لما لهذه التشريعات من دور ايجابي في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية ، ويعد القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ بداية مشجعة نحو المزيد من التشريعات المحفزة للاستثمارات ، ولكن تبقى مسالة التعاطي الايجابي مع تلك التشريعات مرهونة بعمل المنظومات التعليمية والاجتماعية والسياسية والاعلامية التي تسهم باشكال مباشرة وغير مباشرة في تأمين انسيابية عمل القوانين بعيدا عن اشكال الفساد المحبطة للاستثمار.

من الواقع الاقتصادي

التوجهات الاقتصادية والقطاع الخاص

د. ستار البياتي

كثيراً ما يتردد بين الصناعيين ورجال الأعمال إن دور القطاع الخاص كان متميزاً لغاية التأميم في عام ١٩٦٤، أما ما بعد هذه المرحلة فقد شهد هذا القطاع تدهوراً كبيراً، ومع أن المراجعة التاريخية قد تعطينا فكرة أو توضح لنا صورة عن الإهمال الذي عاناه أو تحسن الأداء الذي شهده، لكننا لسنا في مجال هذه المراجعة، إذ بوسع الكثير منا استعراض عدد من المحطات أو الصناعات التي تميز بها القطاع الخاص سواء قبل التاريخ المذكور أو ما بعده، مثل الصناعات الغذائية، البلاستيكية، الجلدية، النسيجية، الكهربائية وغيرها، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في تلبية الطلب في السوق المحلية، وفي كثير من الأحيان الخارجية أيضاً، لاسيما وقد كانت تتميز بقدرات تنافسية عالية.

وعلى أية حال، فإننا نقر جميعاً إن هذا القطاع لم يأخذ فرصته الحقيقية ليظهر دوره في الاقتصاد باعتباره شريكاً فاعلاً للقطاع العام، في ظل فلسفة للدولة تقوم على مركزية التخطيط وهيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي، واليوم بعد أن تغيرت هذه التوجهات من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق واعتمدت رسمياً، فان التوجه الجديد يقوم على القطاع الخاص، مع عدم إهمال دور الدولة الذي ينبغي أن يكون منظماً للنشاط الاقتصادي من خلال ثلاثة اطر رئيسة . حسبما نعتقد . هي الإطار القانوني، الذي يتمثل بالقوانين والتشريعات، والإطار المؤسساتي الذي يتمثل بالمؤسسات والهيئات الاقتصادية مثل هيئة الاستثمار ومجلس حماية المستهلك، والإجرائي الذي يتمثل بالإجراءات التنفيذية التي تتخذها الدولة بشكل عملي إزاء المناقصات والتجاوزات والخروق القانونية وغيرها.

> من اجل هذا فمن المنطقي جداً ترجمة هذه التوجهات الى واقع عملي، هذا الواقع يفرض البدء بوضع أسس لتبادل الثقة بين القطاعين العام والخاص، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص ليثبت وجوده ويعبر عن نفسه على وفق آليات السوق القائمة على العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية وليس الاحتكار

إن الدعوة لتفعيل دور القطاع الخاص تفرض نفسها في ظل مجموعة من المتغيرات، منها تغير توجهات الدولة الاقتصادية نفسها، وثيقة حسن النيات الموقعة بين العراق وصندوق النقد الدولي، مسؤولية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، التي تتطلب تميز الإنتاج المحلي بالميزة التنافسية، ومنظمات دولية صارت تحكم قبضتها على مجمل الاقتصاد العالمي، بما فيها التجارة والاستثمار والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، علاوة على العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية .

ومن اجل هذا فمن المنطقي جداً ترجمة هذه التوجهات الى واقع عملي، هذا الواقع يفرض البدء بوضع أسس لتبادل الثقة بين القطاعين العام والخاص، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص ليثبت وجوده ويعبر عن نفسه على وفق آليات السوق القائمة على العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية وليس الاحتكار، بمعنى آخر لندع السوق حاكماً على الأدوار الوظيفية والإنتاج السلعي والخدمات المجتمعية، ومن يمتلك القدرات سيعبر عنها بإنتاج يتميز بالجودة وأسعار معتدلة وطلب حقيقي من السوق، أما آليات الدعم فقد تكون عن طريق القروض الميسرة، والدعم المؤسساتي والامتيازات والتسهيلات التي تقدمها القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، وهذه الآليات مهمة ولكنها ليست بأهمية الفرصة التي يجب منحها لهذا القطاع، والمبادرة التي ينبغي أن يقوم بها القطاع الخاص، فقط دعونا نمنح الفرص المشروعة، وندرك قيمة تغيرنا في ضوء الحقائق الجديدة .

برلماني: موازنة ٢٠٠٩ تواجه عجزا نسبته ٣١ بالمئة

بغداد/ الوكالات

قال عضو اللجنة المالية سامي الاتروشي، إن الموازنة المالية لعام ٢٠٠٩ تواجه عجزا تقدر نسبته بـ٣١ بالمئة، مشيرا إلى أنه تم تعديل الموازنة بإضافة ما يقارب مليارى دولار لتكون ٦٢،٨ مليار.

وبين أن "الزيادة في الموازنة هي لتسديد فروق رواتب الموظفين وكذلك المنافع الاجتماعية لهيئات الرئاسة، لكن الموازنة تواجه عجزا مقداره ٣١٪ بسبب الزيادات التي أضيفت إليها بعد رجوعها إلى مجلس الوزراء".

وأضاف الاتروشي وهو نائب عن الاتحاد الإسلامي الكردستاني الذي يشغل خمسة من مقاعد مجلس النواب البالغة ٢٧٥ أن "٨٠٪ من الموازنة ستذهب للأمور التشغيلية للوزارات".

وكانت الموازنة المالية أعيدت إلى مجلس الوزراء في (٢٠٠٩/١/١٥) لمطالب هيئات الرئاسة ووزارة المالية بزيادة الموازنة وذلك لأنه ليس من صلاحية مجلس النواب زيادة الموازنة.

ورشة عمل لإعداد خطة للتنمية المحلية لمدينة الحلة

بابل/الوكالات

قال رئيس لجنة التخطيط والتطوير في مجلس محافظة بابل إن منظمة "الهابيتات" التابعة للأمم المتحدة عقدت ورشة عمل لأعداد خطة للتنمية المحلية ودراسة الواقع الاقتصادي لمدينة الحلة.

وأوضح قصي الطائي ان "منظمة الهابيتات التابعة للامم المتحدة التي تعمل على تطوير المناطق الحضرية المهترئة في المناطق الفقيرة عقدت في مركز الحلة مشغل ورشة عمل لإعداد خطة للتنمية المحلية ودراسة الواقع الاقتصادي للمدينة.

وأضاف ان "العمل يجري باتجاهين الأول خاص بالمناطق الفقيرة لمدينة الحلة وكيفية تطوير هذه المناطق على كل المستويات وضمن كل القطاعات كالماء والكهرباء والخدمات وتنمية الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأهالي هذه المناطق، إضافة إلى الاتجاه العام وهو دراسة وإعداد توصيات لتحديد مشاريع لتطوير البنية التحتية والتنمية الاقتصادية للمدينة بشكل عام وشامل."

واشار الطائي الى ان "المنظمة قامت بتأهيل الكثير من المناطق منها مدرسة الشريف الرضي في منطقة الشاوي الفقيرة وإعادة تأهيل مركز شباب الإسكان والآن يجري العمل لتنفيذ نسب كبيرة من أعمال تأهيل شبكات الكهرباء والماء والمجاري لكثير من المناطق".

وزارة المالية: نعمل مع الجانب الأردني لحسم موضوع الأموال العراقية

تلقت (المدى) توضيحاً من وزارة المالية حول مسألة الاموال العراقية لدى البنوك الاردنية ولأجل كشف ملابسات هذه القضية ننشر التوضيح كاملاً: اطلعنا على تصريح دولة رئيس الوزراء الأردني المتعلق بالودائع العراقية التي كانت لدى البنوك الأردنية وجمدها الجانب الأردني استنادا» إلى قانون أصدرته الحكومة الأردنية. نود بيان الآتي عند زيارة دولة رئيس الوزراء الأردني مؤخرا» إلى العراق وخلال المباحثات شكل كل من دولة رئيس الوزراء العراقي ودولة رئيس وزراء الأردني لجنة مشتركة برئاسة وزيري ماليتي الدولتين لغرض مناقشة الموضوع أعلاه والوصول إلى اتفاق بخصوص جميع القضايا لحسمه بما يخدم مصلحة البلدين. شكل وزيري المالية لجنة فنية مشتركة من الجانبين ترأس الجانب العراقي السيد نائب الأمين العام لمجلس الوزراء وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات في عمان مع الجانب الأردني وتم بحث البيانات التي قدمها المسؤولون الأردنيون وحسم كثير من القضايا ولا يزال الجانب العراقي يتواصل مع الجانب الأردني للحصول على البيانات التفصيلية المطلوبة والمتعلقة بتفاصيل الودائع العراقية المجمدة والمستندات الخاصة بالمبالغ التي صرفت إلى التجار الأردنيين من اجل تدقيقها مع الوزارات العراقية المعنية للتأكد من صحة ودقة الصرف إضافة إلى طلب البيانات المتعلقة بطلبات التجار الذين لم تصرف لهم مطالباتهم وان هذه اللجنة مستمرة بعملها الى حين إكمال جميع الجوانب المتعلقة بهذه الودائع والمطالبات تحقيقا» لمصلحة البلدين.

صندوق النقد يتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي للخليج بمقدار النصف

رويترز/ المدى

قال صندوق النقد الدولي يوم الاحد ان من المتوقع ان يتباطأ النمو الاقتصادي لدول الخليج العربية بمقدار النصف تقريبا الى ٣,٥ في المئة هذا العام مع تراجع ايرادات الشرق الاوسط من صادرات النفط الخام بنحو ٣٠٠ مليار دولار.

واضاف الناطق باسم الصندوق ان من المحتمل ان تحقق السعودية وخمسة من جيرانها في اكبر منطقة مصدرة للنفط في العالم عجزا ماليا يصل الى ٣,١ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع فائض بلغ ٢٢,٨ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٨ .

وقال مسعود احمد مدير قسم الشرق الاوسط واسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي ان النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي سيتراجع من ٦,٨ في المئة العام الماضي.

واضاف في مؤتمر اقتصادي عن اسوأ توقعات اقتصادية عالمية لصندوق النقد منذ انشائه عام ١٩٤٤ «يوجد انهيار غير عادي في الثقة. الجميع يحجمون عن اتخاذ القرارات بشأن الانفاق.»

وتابع «من الواضح ان الركود العالمي سيترك اثرا خطيرا على النمو جراء انخفاض الصادرات والسياحة والتحويلات وارتفاع تكلفة الائتمان.»

وتواجه امارة دبي التي جعلت من نفسها خلال سنوات الازدهار مركز التجارة والاعمال في الخليج تواجه ركودا حادا الان في قطاع العقارات ادى الى الاستغناء عن عشرات الوظائف واثار مخاوف من ان البنوك يمكن ان تعاني تأخيرات في قروض الاسكان.

لكن رائد الصفدي كبير الاقتصاديين في حكومة دبي قال في المؤتمر ان اقتصاد دبي الذي يعتمد على النفط الى ما بين ثلاثة الى اربعة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي سينمو بما يقل قليلا عن ٢,٥ في المئة هذا العام انخفاضا من نحو ثمانية في المئة في ٢٠٠٩ .

ووصف الصفدي التوقعات بأنها «محافظة» وقال انها تفترض سعرا متوسطا للنفط عند نحو دولارا للبرميل هذا العام.

الصناعة: استتباب الأمن أسهم بزيادة إنتاج أدوية سامراء وارتفاع مبيعاتها

بغداد/ الوكالات

ذكرت وزارة الصناعة والمعادن أن لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية حققت زيادة نسبتها ٥٧٪ في مبيعاتها خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧، وزيادة موازية بالإنتاج بلغت نسبتها ٨١٪ خلال المدة نفسها، مبينة أنها جاءت نتيجة الاستقرار الأمني في سامراء. اوردت ذلك (اصوات العراق) وقالت: جاء في بيان للوزارة أن حالة "الاستقرار الأمني الواضح الذي طرأ على سامراء فضلاً عن تضافر جهود المنتسبين في الشركة أسهما في تحقيق الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء زيادة مهمة في نسبة إنتاجها ومبيعاتها عام ٢٠٠٨، مشيرا إلى تحقيق الزيادة.

واستعرض البيان أبرز الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام ٢٠٠٨ من أعمال التأهيل موضحا أنها "تمكنت من إكمال تأهيل قسم الاوتوباك ونصب وتشغيل خطين انتاجيين هما الإيطالي والهندي بعد توقف دام نحو سبع سنوات وبطاقة إنتاجية تبلغ ٤٠ ألف فيال يوميا مع إكمال تأهيل قسم المراهم والكريمات والتحاميل وقطرات العيون الزجاجية والبلاستيكية وتأهيل قاعات تحضير قسم الحبوب".

بأختصار

× قال مسؤول نفطي كبير يوم الاثنين ان سلطنة عمان تسعى لتعزيز انتاج النفط الخام والمكثفات النفطية الى ٨٠٥ آلاف برميل يوميا في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا من ٧٥٧ الف برميل يوميا في عام ٢٠٠٨ .

× أغلق مؤشر نيكي القياسي للأسهم اليابانية مُنخفضا ٣ ر١ بالمئة يوم الاثنين بعد أن قلصت أسهم المصدرين مكاسبها المبكرة بسبب ارتفاع الين مع تنامي القلق بشأن مصير خطة لإنقاذ البنوك الأمريكية إثر تأجيل إعلانها.

× قالت شركة الدار العقارية في (أبوظبي) يوم الاثنين ان معظم مشروعاتها الحالية تمضي قدما ولكنها تُعيد النظر في مشروعات مستقبلية.

× هبط الين بصورة عامة في بداية التعاملات الاسيوية يوم الاثنين بسبب زيادة في الاستعداد للمجازفة على امل ان تعزز خطة امريكية للتحفيز وخطة انقاذ مصرفي الاقتصاد وتحد من المخاوف بشأن القطاع المالي.

× اعلنت وزارة الخزانة الامريكية يوم الاحد ان وزير الخزانة تيموثي جيثنر سيعلن الخطوط العريضة لخطة الاستقرار المالي لادارة الرئيس باراك اوباما في كلمة يلقيها في الساعة ١٦٠٠ بتوقيت جرينتش يوم الثلاثاء.

× اعلنت وزارة التجارة الصينية يوم الاثنين ان الازمة المالية العالمية تؤثر بشكل متزايد في الاقتصاد الصيني والحقت الضرر بالاستهلاك ولكن اجراءات التحفيز التي اتخذت في الاونة الاخيرة ستمهد الطريق امام حدوث انتعاش في الانفاق.

× بلغت أرباح شركة الاتصالات المتكاملة (دو) في الربع الأخير من العام الماضي ٧٨ مليون درهم عند الحد الأعلى لتوقعات المحللين لتحقق الشركة بذلك أول أرباح سنوية لها منذ تدشينها خدمات الهاتف المحمول في شباط ٢٠٠٧

× قال رياض كمال الرئيس التنفيذي لشركة ارابتك القابضة في دبي ان الشركة تتوقع الحفاظ على الطلبيات في عام ٢٠٠٩ بنفس الحجم الذي كانت عليه في ٢٠٠٩ والذي بلغ أكثر من ثمانية مليارات درهم (٢,١٨ مليار دولار).

البورصة ترتفع بنسبة ٢،١٨٣٪ وتتداول بقيمة ٣،٥ مليار دينار

بغداد/ الوكالات

ارتفع مؤشر البورصة العراقية، الأحد، بنسبة ٢،١٨٣٪ عندما اقفل على ٦٩،٦٧٢ نقطة،وشهدت الجلسة تداول أسهم ٣٨ شركة مساهمة بعدد أسهم تجاوز١،١٧٨ مليار سهم بقيمة تجاوزت ٣،٥١٩ مليار دينار (٢،٩ مليون دولار)تحققت من خلال تنفيذ ٣٥٥ عقد تداول.

وشهدت الجلسة وهي الثالثة لشهر شباط الجاري تداول اسهم ٣٨ شركة مساهمة ، ارتفعت معدلات اسعار اسهم ١٩ شركة منها، وانخفضت معدلات اسعار اسهم شركتين، فيما حافظت ١٦ شركة على نفس معدلاتها السابقة.

وقد حقق قطاع المصارف في جلسة اليوم اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٦٧،٦٪) والمرتبة الثانية من حيث حجم التداول بنسبة (٣٢،١٪)، فيما حقق قطاع الخدمات المرتبة الثانية من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٢٧،٣٪) والمرتبة الاولى من حيث حجم التداول (٥٣،٨٪) .

حيث جرى تداول اسهم اربع شركات خدمية ارتفعت معدلات اسعار اسهم ثلاث شركات منها هي الشركة العراقية للنقل البري بنسبة (٨،١٪) والبادية للنقل العام بنسبة (٣٪) والنخبة للمقاولات العامة بنسبة (٢،٥٪)، فيما حافظت شركة بغداد لخدمات السيارات على نفس معدل سعرها السابق، واغلق المؤشر الخدمي بـ (٨٦،٣٣٣) نقطة مرتفعا بنسبة (٠،٤٧٩٪) عن الجلسة السابقة.

ويقول مستثمر لوكالة (اصوات العراق) ان "القطاع الخدمي شهد تطورا في اداء شركات النقل التي يتضمنها وهي ثلاث او اربع شركات فقط" مرجعا تطور الاداء الى "تعويض تلك الشركات لما فقدته خلال عام ٢٠٠٣ من سرقات"

واضاف "كما ان الشركات تعاقدت مع دوائر الدولة لنقل مواد البطاقة التموينية وايضا مع وزارة النفط، ناهيك عن تطور النقل بشكل عام بعد التحسن الامني في الطرق، حيث كانت اغلب الشركات تخشى من سرقة سياراتها من المسلحين".

وتابع ان "النقل بشكل عام مربح في العراق بسبب اعتماده على النقل بالسيارات وتعدد منافذه الحدودية، اضافة الى نقل البضائع من البصرة الى المحافظات كافة بسبب وجود الموانيء فيها".

كما جرى تنفيذ ثلاثة اوامر خاصة، الاول على العراقية للنقل البري بعدد اسهم بلغ (٣٠٠) مليون سهم بقيمة بلغت (١،٨٠٠) مليار دينار بسعر ستة دنانير للسهم الواحد ، ونفذ الامر الثاني على شركة مصرف الوركاء بعدد اسهم بلغ (١٠٠) مليون سهم بقيمة بلغت (١٤٥) مليون دينار بسعر دينار و ٤٥٠ فلسا للسهم الواحد ، ونفذ الامر الثالث على فندق بابل بعدد اسهم بلغ (١٠) ملايين سهم بقيمة تجاوزت (٢٠٢) مليون دينار بسعر ٢٠ دينار و ٢٥٠ فلسا للسهم الواحد، وبذلك تجاوز مجموع عدد الاسهم المتداولة بالاوامر الخاصة ٤١٠ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢،١٤٧ مليار دينار.

والأمر الخاص بحسب قوانين السوق، هو أمر خطي يفوض فيه المستثمر وسيطه لشراء أو بيع عدد محدد من أسهم معينة دفعة واحدة تتجاوز قيمتها السوقية ٥٠ مليون دينار أو عشرة ملايين سهم.

أما المستثمرون غير العراقيين فنفذوا ثمانية عقود قاعة على اسهم شركات قطاعي المصارف والخدمات، تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٩ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٢٢ مليون دينار والشركات هي : مصرف الشرق الاوسط والنخبة للمقاولات العامة والبادية للنقل العام.